مجلة أبحاث
ISSN: 0834-2170
EISSN2661-734X
المجلد 10 / العـــــدد: 2 (2025)، ص 104– 118

صعود الصين وتحدي النسق الأحـــادي:

اختبار لنظرية الاستقـــرار الهيمني

China's Rise and the Challenge to the Unipolar Order: A Test for Hegemonic Stability Theory

منير العمري *، جامعة المسيلة mounir.lomri@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 06 /2025/10 تاريخ القبول: 22 /2025/11 تاريخ النشر: 20 /2025/12

ملخص:

نتطرق في هذا المقال إلى مفهوم وأسس نظرية الاستقرار الهيمني، من خلال إسقاط هذه النظرية على الواقع الدولي الراهن، الـــذي تهيمن الولايات المتحدة الأمريكية كقوة قطبية منذ نهاية الحرب الباردة، غير أنّ هذا النسق الأحادي بدأ يشهد بوادر تحوّل ملحوظ، مع صعود قوى دولية منافسة تحاول الحد من الهيمنة الأمريكية وإعادة صياغة موازين القوى، وتأتي الصين في مقدمة هذه القوى، حيث حققت مستويات عالية من نمو اقتصادي ، وارتفعت مساهمتها في التجارة الدولية، إلى جانب توسعها الجيو–سياسي من خلال مبادرات كبرى مثل "الحـــزام والطريق". هذا الصعود المتسارع يثير تساؤلات جوهرية حول مدى قدرة الولايات المتحدة على الحفاظ على موقعها المهيمن، وحول إمكانية استمرار الاستقرار الدولي في ظل انتقال محتمل نحو نظام متعدد الأقطاب، ومن هنا، تبرز أهمية اعادة تقييم نظرية الاستقرار الهيمني، وما مدى قدرتها في تفسير التحولات المعاصرة، بين واقع التمسك الأمريكي بالهيمنة كضمانة للاستقرار، وطموح الصين المتنامي نحو دور قيـــادي في النظام الدولي.

تصنيف JEL : XN2، XN1.

Abstract:

In this article, we address the concept and foundations of the Hegemonic Stability Theory by applying it to the current international reality, in which the United States has dominated as a polar power since the end of the Cold War. However, this unipolar system has begun to show signs of a notable shift, with the rise of competing international powers seeking to limit American hegemony and reshape the balance of power. China stands at the forefront of these powers, having achieved high levels of economic growth, expanded its share in international trade, and advanced its geopolitical influence through major initiatives such as the “Belt and Road” project. This rapid rise raises fundamental questions about the extent to which the United States can maintain its dominant position and whether international stability can persist in the face of a possible transition toward a multipolar system. Hence, it is important to reassess the Hegemonic Stability Theory and its ability to explain contemporary transformations—between the U.S. insistence on hegemony as a guarantee of stability and China’s growing ambition for a leading role in the international system

Keywords: Hegemony; Stability; Unipolarity; International System.

Jel Classification Codes: XN1, XN2.

. **مقدمة:**

شهد النظام الدولي عقب نهاية الحرب الباردة ترسّخ نسق أحادي القطبية تمثّل في الهيمنة الأمريكية على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهو ما شكّل بيئة خصبة لإحياء نظرية الاستقرار الهيمني، التي تفترض أن النظام الدولي يكون أكثر استقرارًا عندما تهيمن عليه قوة واحدة قادرة ومستعدة لتحمّل أعباء القيادة الدولية، ووفقًا لهذه النظرية فإن الهيمنة الأمريكية وفّرت مظلة أمنية واقتصادية حافظت على النظام الليبرالي العالمي.

غير أن المشهد الجيو–سياسي العالمي بدأ يشهد، منذ مطلع الألفية الثالثة، تحولات نوعية متسارعة أسهمت في بداية تغير مرتكزات النسق الأحادي، لا سيما مع بروز عدد من القوى الدولية الصاعدة التي بدأت تُعيد رسم معالم التوازنات الاستراتيجية على الصعيد العالمي، وفي طليعة هذه القوى، تُعدّ الصين النموذج الأكثر وضوحًا ، بالنظر إلى طبيعة صعودها المتدرج والمركّب، والذي لا يقتصر على البُعد الاقتصادي فحسب، بل يشمل أيضًا أبعادًا عسكرية، تكنولوجية، ومؤسساتية، ما جعل منها فاعلًا دوليًا ذا طموحات توسعية تتجاوز منطق الاندماج في النظام الليبرالي القائم إلى محاولة إعادة هندسة النظام الدولي ذاته وفق مقاربات بديلة، فالصين لم تكتف بلعب دور "المستفيد" من النظام الدولي الذي تكرّس في ظل الهيمنة الأمريكية، بل انتقلت تدريجيًا إلى موقع "المنافس البنيوي ". وهو ما يُعدّ تحديًا مباشرًا للأسس التي قامت عليها نظرية الاستقرار الهيمني، لاسيما ما تعلق باحتكار الدولة المهيمنة لأدوات القوة الشاملة، وقدرتها المنفردة على ضبط التفاعلات الدولية.

من هنا، نطرح الاشكالية التالية : **هل يمثّل صعود الصين نهاية مُحتملة لنظرية الاستقرار الهيمني و للنسق الدولي الاحادي القائم؟ ، أم أنّ هذه النظرية لا تزال قادرة على تفسير ديناميكيات النظام الدولي في ظل هذه التغيرات ؟.** يشكّل هذا المقال محاولة لتحليل هذا التحوّل، من خلال دراسة محددات النسق الأحادي، وتحديات الصعود الصيني، واستشراف مآلات التوازنات الدولية الجديدة ،حيث تم استخدام مجموعة من المناهج في هذا الدراسة، كمنهج التحليلي بهدف تحليل مختلف البيانات والمعلومات المتعلقة بالصعود الصيني، اضافة الى المنهج المقارن من خلال اجراء مجموعة من المقارنات بين الدولة القطب –الولايات المتحدة الامريكية والدولة الصاعدة الصين ،اضافة إلى المنهج التاريخي من خلال رصد مراحل تطور السياسية العالمية، و ربطها بتفسيرات نظرية الاستقرار الهيمني .

2. مفاهيم و مرتكزات نظرية الاستقرار الهيمني

1.2 نشأة النظرية ومفهومها:

ظهرت نظرية الاستقرار الهيمني (**Theory of Hegemonic Stability**) في السبعينيات كإطار لفهم دور القوى المهيمنة في تشكيل النظام الدولي، وقد طُوّرت على يـــــد باحثين أمثال : **تشارلز كيندلبيرغر**(**Charles Poor Kindleberger**) و**روبرت غيلبين**(**Robert Gilpin**)، الذين سعوا لتفسير استقرار النظام الاقتصادي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية.،إذ يُعتبر **تشارلز كيندلبرغر** المؤسس الأول لنظرية الاستقرار الهيمني، وهي النظرية التي قدّمها بشكل مفصل في عمله الشهير العالم في الكساد ،وتحلل هذه الأطروحة على أن حالة اللااستقرار التي عرفها الاقتصاد العالمي بين الحربين العالميتين كانت نتيجة مباشرة لغياب قوة مهيمنة تمتلك الإرادة والقدرة على تحقيق الاستقرار في النظام الدولي. (Eichengreen, 1996)

وتعتبر نظرية الاستقرار الهيمني تطور امتداد لنظريات ودراسات سابقة في الاقتصاد السياسي الدولي، بما في ذلك أعمال الاقتصادي **جون مايناردكينز** (**John Maynard Keynes**) وعالم السياسة **إدوارد هاليت كار**(**Edward Hallett Carr**).

حيث تُعدّ نظرية الاستقرار الهيمني من النظريات البارزة في حقل العلاقات الدولية، لما لها من دور جوهري في تفسير العلاقة بين وجود قوة مُهيمنة وبين التطور الاقتصادي والاستقرار السياسي ضمن البنية الدولية. وتقوم هذه النظرية على مرتكز أساسي مفاده أن النظام الدولي لا يمكن أن يشهد استقرارًا سياسيًا واقتصاديًا دون وجود قوة مهيمنة واحدة تتبوأ موقع القيادة وتحتكر النفوذ ضمن هيكل النظام الدولي. (Kindleberger, 1981, p. 247)

فالقوة المُهيمنة هي الوحيدة القادرة على وضع القواعد التي تنظّم التبادلات الاقتصادية الدولية، كما أنها المخوّلة بفرض العقوبات على الدول التي تخرق تلك القواعد، وذلك لضمان استمرارية النظام القائم. إذ إن عدم معاقبة المنتهكين قد يُفضي إلى تهديد مباشر لهيمنة تلك القوة، في حين تُعدّ معاقبة المخالفين دليلاً على قدرة القوة المهيمنة على فرض النظام، ورمزًا لقوتها وصلابتها في ضبط النظام الدولي.

وتُعتبر ممارسة العقاب تجاه المعتدين أداة لتعزيز مكانة القوة المهيمنة والحفاظ على استقرار النظام الدولي، حيث يعكس ذلك مدى قدرتها على التأثير والقيادة داخل البنية الدولية. إن إحدى السمات الجوهرية للقوة المهيمنة هي قدرتها على فرض إرادتها داخل النظام الدولي، بما يمكّنها من أداء دورها القيادي بفعالية، باعتبارها الضامن الرئيسي للاستقرار، والأكثر تفوقًا مقارنة ببقية الدول في هيكل النظام الدولي(Azid, 2015, p. 67) . ،فخلال الفترة الممتدة ما بين نهاية الحرب العالمية الأولى واندلاع الحرب العالمية الثانية (1919–1939)، شهد النظام –السياسي الاقتصادي– الدولي تحولات عميقة، فرغم هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، إلا أن بريطانيا العظمى لم تكن تمتلك ما يكفي من القوة لتؤدي دور الدولة المُهيمنة. وفي المقابل، رفضت الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك أن تتحمل مسؤولية القيادة الدولية أو أن تحل محل بريطانيا كقوة مهيمنة بديلة.

ونتيجة لذلك، فقد اتسمت تلك المرحلة بغياب واضح لقوة مهيمنة قادرة على ضبط إيقاع النظام الدولي، ما ساهم في انتشار مظاهر اللااستقرار السياسي والاقتصادي، ويمكن وصف هذه الفترة من التاريخ، التي امتدت من بدايات القرن العشرين وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، بأنها فترة "**فراغ هيمني**"، حيث لم تكن هناك دولة قادرة أو مستعدة لتولي دور القيادة وضمان الاستقرار في النظام الدولي. (Azid, p. 67)

2.2 المبادئ الأساسية للنظرية

وفق نظرية الاستقرار الهيمني تُصبح الدولة فاعلًا مهيمنًا في النظام الدولي عندما تمتلك تركيبة متكاملة ومستقرة من عناصر القوة الشاملة، تشمل الأبعاد العسكرية والاقتصادية والسياسية والمؤسسية والإيديولوجية. وتُعد هذه المقومات ضرورية لإرساء نظام دولي خاضع لهيمنة قوة مهيمنة واحدة، قادرة على ضبط قواعد التفاعل بين الفاعلين الدوليين.

حيث البعد العسكري يشكّل ركيزة أساسية للهيمنة، إذ يتعين على الدولة المهيمنة أن تمتلك أقوى منظومة عسكرية في العالم، تتفوق بها بشكل واضح على أي قوة منافسة. ولا يقتصر الأمر على التفوق الذاتي فحسب، بل يمتد ليشمل امتلاك شبكة تحالفات دفاعية قوية تتفوق على أي تكتل عسكري منافس، بما يعزز من قدرتها على الردع وبسط النفوذ الإقليمي والدولي.

اضافة الى البعد العسكر يبرز الجانب الاقتصادي، حيث يجب أن تكون القوة المهيمنة صاحبة أكبر اقتصاد عالمي، من حيث الحجم، والقدرة الإنتاجية، والسيطرة على التجارة العالمية ، ويُعد هذا التفوق الاقتصادي عاملًا حاسمًا في قدرتها على التأثير في التفاعلات الاقتصادية الدولية، لا سيما عبر شبكات التجارة والاستثمار العابرة للحدود، بما في ذلك تلك التي تربطها بقوى كبرى ودول نامية. إن العلاقات الاقتصادية الواسعة تُعد عنصرًا حيويًا لبقاء الهيمنة واستدامتها، إذ توفّر أدوات غير مباشرة للضغط والاحتواء والتأثير.

كما النفوذ السياسي يُجسَّد من خلال امتلاك الدولة المهيمنة لطيف واسع من الحلفاء والشركاء السياسيين، بالإضـــافة إلى تمتعهـــا بعلاقات ودية أو مستقرة مع معظم الدول المؤثرة. ويُشكّل هذا الامتداد السياسي أساسًا لتوسيع دائرة الشرعية الدولية الـــتي تحـــيط بموقعها القيادي، ويُسهم في تعزيز الاستقرار الهيكلي للنظام الدولي وفقًا لمصالحها.

اضافة الى ما سبق فإن البنية المؤسسية والقانونية للنظام الدولي، تضطلع القوة المهيمنة، بالتعاون مع حلفائها، بدور مركزي في صياغة القواعد والمعايير التي تنظم العلاقات الاقتصادية والسياسية العالمية. وغالبًا ما تُهيمن هذه الدول على المؤسسات الدولية الكـــبرى – كصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومجلس الأمن – ما يجعل هذه المؤسسات تعمل، ضمنيًا أو صراحة، في إطار يخـــدم مصالح الهيمنة ويعزز من قدرتها على ضبط النظام العالمي.

وأخيرًا، تتحكم الدولة المهيمنة بدرجة كبيرة في تحديد الخطاب والمفاهيم السائدة في العلاقات الدولية.تُسهم جميـــع هـــذه العوامل مجتمعة في ترسيخ المكانة الاقتصادية والسياسية القوية للقوة المهيمنة.

وبحسب **روبرت كيوهان**(**Robert.Keohane**)، "لكي تُعد دولة ما قوة مهيمنة في الاقتصاد السياسي العـــالمي، ينبغـــي أن يتوفر لها: الوصول إلى المواد الخام الحيوية، السيطرة على المصادر الرئيسية لرأس المال، امتلاك سوق كبير للواردات، والتمتـــع بميـــزة نسبية في إنتاج السلع ذات القيمة المضافة العالية التي تحقق أجورًا وأرباحًا مرتفعة نسبيًا. كما يجب أن تكون هذه الدولة أقوى مـــن غيرها في هذه الجوانب مجتمعة. (Azid, p. 71)

يركّز معيار **كيوهان** للقوة الهيمنية على العوامل الاقتصادية والتجارية فقط.أما **سوزان سترينج**(**Susan Strange**) فتقتـــرح أربعة عناصر لما تُسميه بـــ"السلطة البنيوية" التي تُحدد موقع الهيمنة عالميًا، وهي:

- القدرة على تهديد أو حماية أمن الدول الأخرى باستخدام القوة العسكرية (عنصر الأمن)؛
- القدرة على السيطرة على النظام العالمي لإنتاج السلع والخدمات (عنصر الإنتاج)؛
- القدرة على تشكيل سوق المال والائتمان الدولية (العنصر المالي)؛
- القدرة على توجيه وتطوير وتراكم ونقل المعرفة (عنصر المعرفة). (Strange, 1987, p. 565)

وتقوم هذه النظرية على أسس جوهرية مفادها أن النظام العالمي الذي تهيمن عليه دولة واحدة يكون أكثر استقرارًا، ويشهد درجة أعلى من الانفتاح الاقتصادي، وتفترض النظرية كذلك أن مثل هذا النظام سيحقق قدرًا أكبر من الثروة الجماعية مقارنةً بالأنظمـــة متعددة الأقطاب أو تلك التي تفتقر لقيادة واضحة. ويعبّر **بيتر كاتزنشتاين**(**Peter Haztention**) عن هذه الرؤية بقولـــه: "تُميّز فترات الصعود الإمبراطوري بسياسات الوفرة، بينما تتّسم فترات التراجع الهيمني بسياسات الندرة". (Sachse, 1989, p. 3)

تُعدّ الهيمنة، في إطار نظرية الاستقرار الهيمني، مصطلحًا اقتصاديًا بالدرجة الأولى، ومع ذلك، فإن العلاقة الوثيقـــة بـــين القـــوة العسكرية والاقتصادية تُعدّ ذات أهمية بالغة لا يمكن تجاهلها.

فرغم أن القوة العسكرية لا تُعد مرادفة تمامًا للقوة الاقتصادية، إلا أن كلًا منهما يعتمد على الآخر بدرجات متفاوتة ،ولكي تتمكن دولة ما من تشكيل نظام هيمني دولي والحفاظ عليه، يجب أن تمتلك قدرات عسكرية محددة وأساسية ،فعلى ســـبيل المثـــال، ينبغي أن تكون قادرة على منع الدول الأخرى من استخدام القوة العسكرية لتقييد وصولها إلى الأسواق الرئيسية الخاصة بها.

وفي المقابل، فإن القوة العسكرية نفسها تعتمد جزئيًا على القوة الاقتصادية؛ إذ لا يمكن الحفاظ على قوة عسكرية فعالة دون وجـــود قاعدة اقتصادية قوية ومستقرة. (Sachse, p. 7)

3. الصين كقوة صاعدة وتحدي الهيمنة الأمريكية

1.3 مظاهر صعود الصين امام الهيمنة الامريكية

1.1.3. التطور الاقتصادي

سوف تتم دراسة الحالة الاقتصادية للصين من خلال تحليل ثلاثة متغيرات رئيسية: أولًا، تطور الناتج المحلي الإجمالي باعتباره المؤشر الأهم لقياس الحجم الكلي للنشاط الاقتصادي؛ ثانيًا، معدل النمو الاقتصادي السنوي الذي يعكس ديناميكية الاقتصاد وقدرته على التوسع؛ وثالثًا، مدى مساهمة الاقتصاد في التجارة العالمية، من خلال تتبع حجم الصادرات والواردات ودور الدولة في النظام التجاري الدولي.

شهد اقتصاد الصين خلال العقدين الماضيين تحوّلًا نوعيًا جعلها فاعلًا محوريًا في النظام الاقتصادي العالمي. فبفضل سياسات تنموية مركّزة وإصلاحات اقتصادية هيكلية، حيث شهد عام 2021 تجاوز الناتج الاقتصادي الصيني لإجمالي الناتج المحلي لدول الاتحاد الأوروبي ، (Brühl, 2025, p. 3) كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين حوالي 18 تريليون دولار أمريكي (17.88) في عام 2022، ما جعلها تحتل المرتبة الثانية عالميًا من حيث الحجم الاقتصادي آنذاك ، مُقلّصة بذلك الفجوة التاريخية التي تفصلها عن الاقتصاد الأمريكي، وليستمر الاقتصاد الصيني في تحقيق معدلات مرتفعة في الدخل الاجمالي بلغ 17.88تريليون دولار سنة 2023 ، و ووصل الى حد 18.80 تريلون دولار سنة 2024 ، مع توقعات خبراء صندوق النقد الدولي ان يصل **19,53** تريلون دولار سنة 2025 ،أكثر و إلى 24 تريلون دولار مع حلول سنة 2029، (IMF, 2025) في مؤشر واضح على إعادة تشكيل موازين القوى الاقتصادية العالمية وصعود الصين كقوة اقتصادية كبرى ذات تأثير متنامٍي على الساحة الدولية.

أما من حيث مؤشر النمو الاقتصادي فالصين، ، تعتبر من أسرع الاقتصادات المتقدمة، حيث نجد أن متوسط معدل النمو السنوي المركب خلال الفترة من 2000 إلى 2022 الذي بلغ 13.1% يُعدّ مرتفعًا بشكل ملحوظ مقارنة بالأرقام المماثلة للولايات المتحدة (4.2%)، والاتحاد الأوروبي (3.85%)، وألمانيا (3.41%).

تشير بيانات منظمة التجارة العالمية إلى أن الصين استحوذت خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2024 على **14.5**٪ من إجمالي صادرات العالم ، مقابل**10.5**٪ من إجمالي الواردات العالمية، مما يؤكد استمرار هيمنتها كأكبر مصدر للسلع على الصعيد الدولي، ويُعزى هذا الأداء إلى قدرة الصين على الحفاظ على موقعها في سلاسل الإمداد العالمية، رغم التوترات الجيوسياسية والتباطؤ الاقتصادي العالمي.

وبالعودة إلى الفترة الممتدة من عام 2020 إلى 2024، يتضح أن حصة الصين في التجارة الدولية حافظت على استقرار نسبي، حيث تراوحت بين **12**٪و14٪ من إجمالي التجارة العالمية ، وقد سجّلت ذروتها تقريبًا في عام 2021، مدفوعة بالانتعاش الصناعي بعد جائحة كورونا وزيادة الطلب العالمي على المنتجات الصينية، وتُبرز هذه المعطيات المكانة المحورية للصين في النظام التجاري الدولي، خصوصًا في ظل تزايد مساهمتها في التبادل التجاري العالمي خلال السنوات الأخيرة. (State Council Information Office of China, 2025)

في هذا الصدد يؤكد **جوزيف ناي** (**Nye Joseph**)على استمرار الامتداد الاقتصادي الصيني على حساب الولايات المتحدة الامريكية فبينما كانت الولايات المتحدة سابقًا أكبر قوة تجارية ومالية ثنائية، فإن نحو **100**دولة اليوم تعتبر الصين شريكها

التجاري الأول، في مقابل 57 دولة فقط بالنسبة للولايات المتحدة، كما أن الصين قدّمت خلال العقد الماضي قروضًا بقيمة تريليون دولار فحين قلصت فيه الولايات المتحدة حجم مساعداتها الخارجية.

ضف إلى ذلك، فإن نجاح الصين الاقتصادي يعزز من قوتها الناعمة، خاصة تجاه الأسواق الناشئة والدول النامية وتمتلك الصين أيضًا قدرة ملموسة على استخدام أسواقها الداخلية كأداة قوة صلبة. (Nye, 2023)

2.2.3-التحديث العسكري

إنّ اهتمام الصين بتحديث قواتها المسلحة لا يُعد تطورًا طارئًا أو مؤقتًا، بل هو جزء من استراتيجية طويلة الأمد تتبناها القيادة الصينية منذ عقود، تهدف إلى تعزيز مكانة البلاد كقوة كبرى على الساحة الدولية، وتحقيق التوازن مع القوى الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة. ويُعدّ هذا التوجه امتدادًا لمشروع "النهضة الصينية" ، والذي يرتكز على إعادة تمـــوقع الصين كفاعل مركزي في النظام الدولي من خلال أدوات متعددة، من أبرزها القوة العسكرية.

فالإضافة إلى القوة البرية و الجوية التي حققت فيها مراكز متقدمة على الصعيد عالمي ،ركزت السلطات في الصين على اعطاء الأولوية للبحرية فالرؤية التي يسعى لتحقيقها تقوم على بروز الصين كقوة بحرية عظمى بحلول عام 2035، تمهيداً لنهضتها الوطنية. حالياً، تمتلك البحرية الصينية نحو 370 سفينة تشمل سفن قتال سطحي كبيرة، وسفن إنزال بحرية للمحيطات، وغواصات، وحاملات طائرات، وسفن لإزالة الألغام، وأسطولاً للدعم ومن المتوقع أن ترتفع إلى 435 سفينة بحلول عام 2030. بالمقابل، تمتلك البحرية الأميركية 296 سفينة، ومن المتوقع أن تنخفض إلى 294 سفينة بحلول 2030،ويشير الخبراء أيضاً إلى أن الصين تستخدم سفن النقل المدنية لإخفاء تحركاتها العسكرية وتقديم الدعم اللوجستي لقواعدها في بحر الصين الجنوبي، وكذلك السفن السياحية، هذه الاحصائيات تظهر تفوق صين من حيث القدرات العسكرية البحرية . .

ويستند التوسع البحري الصيني إلى قاعدة صناعية دفاعية متقدمة وضخمة، تنتج تقنيات مثل المحركات الديزل، والأنظمة الإلكترونية المتقدمة، والغواصات، والأنظمة غير المأهولة مثل المركبات تحت الماء الذاتية والطائرات دون طيار (Kazemi, 2025).

وفي هذا السياق، تُولي الصين أهمية خاصة لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، نظرًا لما تتمتع به من أهمية استراتيجية حيوية، سواء من حيث طرق التجارة البحرية، أو الموارد الطبيعية، أو الانتشار العسكري للقوى العظمى، فالمنطقة تُعدّ نقطة ارتكاز للتنافس الجيوسياسي، وتشكل عقدة مركزية في التفاعلات بين الشرق والغرب، كما تمثل مسرحًا محتملًا لصراعات النفوذ والهيمنة.

وانطلاقا مما سبق ، فإن تحديث الجيش الصيني و تطوير قدراته ، ولا سيما القوات البحرية والقدرات الصاروخية والفضائية، يُعد أداة ضرورية و مهمة من اجل تحقيق الأهداف الجيوسياسية الصينية في هذه المنطقة، فهو لا يقتصر على الدفاع عن السيادة الوطنية أو تأمين المجال الحيوي، بل يتجاوز ذلك إلى إعادة صياغة موازين القوى الإقليمية، وكبح النفوذ الأميركي وتحجيم التحالفات الأمنية التي تُهدد مصالح الصين ، مثل :التحالف الرباعي (**Quad**) سنة 2007 ، واتفاقية أوكوس(**AUKUS**) .سنة2021.

3.1.2-المبادرات الجيوسياسية مثل : (مبادرة الحزام والطريق، و البريكس)

تُعد مبادرة "الحزام والطريق واحد (**One Belt One Road–OBOR**) من أبرز المبادرات الاستراتيجية التي أطلقتها الصين في إطار سعيها لتعزيز مكانتها كقوة اقتصادية عالمية رائدة. وقد أُعلن عن هذه المبادرة لأول مرة في أواخر عام 2013 ، (Aris, 2016, p. 1)وقد بدأت بالفكرة القائلة إن الدول المجاورة في آسيا الوسطى المنتشرة على طول طريق الحرير التقليدي يمكن أن تستفيد من مزيد من البنية التحتية للنقل، وأن الصين يمكنها تمويل جزء من هذه المشاريع بشكل ثنائي. ومع ذلك، فإن اقتصادات آسيا الوسطى ليست كبيرة، وفرص الاستثمار فيها محدودة، كما أن النقل البري سيظل مكلفًا مقارنة بالشحن البحري.

لهذا السبب، أضافت الصين فكرة "الطريق البحري"، أي توسيع البنية التحتية على طول الطرق البحرية الممتدة من السواحل الصينية عبر جنوب شرق آسيا إلى المحيط الهندي وصولًا إلى أوروبا، وهذه المسارات تمر بها حاليًا كميات ضخمة من التجارة العالمية. (Dollar, 2015, p. 162)، غيّر القادة الصينيون الاسم الإنجليزي للمبادرة إلى "مبادرة الحزام والطريق، وذلك ربما لصرف الانتباه عن تركيزها على بناء علاقات عالمية تتمحور حول الصين وتُدار بأسلوب "المركز والأطراف"، وقد أدرج الحزب الشيوعي الصيني هذه المبادرة ضمن ميثاقه في عام 2017، وأعاد التأكيد على أهميتها خلال مؤتمره العشرين في عام 2022.

تري الدول المشاركة إنها تُقدّر هذه المبادرة لما توفره من حلول للفجوات في البنية التحتية في المقابل، ترى أطراف أخرى داخل الولايات المتحدة الأمريكية مثل –بعض أعضاء الكونغرس الأميركي–، أن مشاريع "حزام واحد، طريق واحد" تخدم الأهداف الجيوسياسية والاقتصادية للصين وتُضعف من نفوذ ومصالح الولايات المتحدة. (Congressional Research Service, 2024, p. 1-2).من المتوقع أن تشمل أكثر من **65**دولة و أن تصل الى حدود 100دولة ، تمثل أكثر من 65٪ من سكان العالم، وتجمع فيما بينها ناتجًا محليًا إجماليًا يفوق 20 تريليون دولار أمريكي، مع مؤشرات نمو متسارعة. (Hurley, Morris, & Portelance, 2018, p. 1) .

أن الهدف الرئيسي من هذه المبادرة هو فتح بوابة جديدة أمام رأس المال الصيني المتزايد وتوظيف موارده المختلفة بطريقة غير مسبوقة من حيث الحجم والنطاق، وبمجرد تشغيل آليات–المبادرة – بشكل كامل، ستوفر منصة ضخمة للاستثمارات الاقتصادية في مختلف القطاعات، مع تركيز خاص على البنية التحتية والتجارة.

من جهة ثانية فإن دوافع انضمام الصين إلى مجموعة البريكس كانت واضحة عبر لدفع نفوذ الصين العالمي إلى الأمام، مع الحفاظ في الوقت نفسه على قرب منافسها الإقليمي الرئيسي، الهند. وتصنف الصين على أنها متزعمة المجموعة.

أما **أليشيا غارسيا–هيريرو** (**Alicia Garcí a–Herrero**) ، من مركز **بروغيل** (**Bruegel**) ، ، أكدت أيضًا على الدور المهيمن للصين في مجموعة البريكس، حيث تقول: "إن الحجم الاقتصادي الهائل للصين الذي يفوق حجم اقتصاد الهند بخمس مرات إلى جانب تزايد حدة سياساتها الخارجية، يفسّران هيمنة الصين على البريكس". وتُشير إلى أحد مظاهر هذا التأثير بقولها: "أصبحت مواقف دول المجموعة في الأمم المتحدة أكثر تشابهًا مع موقف الصين."

ونلاحظ أيضًا أن هيمنة الصين على المجموعة تمتد إلى التجارة: "فأعضاء المجموعة أصبحوا أكثر ترابطًا مع الصين فيما يخص التجارة، في حين أن العلاقات بين الأعضاء الآخرين لا تزال ضعيفة جدًا. إذ إن التجارة الثنائية بين أعضاء البريكس منخفضة باستثناء الصين التي تحتفظ بمعدلات المرتفعة في التجارة بينها و بين كل الدول الاعضاء .

وغالبًا ما تؤكد تحليلات مصالح الصين في مجموعة البريكس و أن هذه المنظمة تُعد جزءًا من جهودها الأوسع لمواجهة النفوذ الأمريكي والنظام العالمي القائم، الذي ترى الصين، شأنها في ذلك شأن بقية الاعضاء ، أنه يميل بشكل غير عادل لصالح القوى الغربية. (Curtis, 2024, p. 21).

2.3 – تأثير صعود الصين على النسق الدولي الاحادي:

1.2.3. إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية والعالمية

إن صعود قوى جديدة في اطار النسق الدولي يدفع بها إلى محاولة ترتيب الاوضاع الاقليمية و العالمية ، و عليه فإن الصين كدولة صاعدة لن تحيد عن هذا المسار وبشكل أدق، ستعمل الصين على تعظيم فجوة القوة بينها وبين جيرانها الإقليميين، لا سيما

اليابان و حلفاء الولايات المتحدة الامريكية ، بغية الوصول إلى حالة تكون فيها قادرة على ردع أي تهديد محتمـــل مـــن جوارهـــا الاقليمي الأسيوي.

ولا يُتوقّع أن تسعى الصين إلى تحقيق تفوق عسكري من أجل شن حروب توسعية أو غزو دول آسيوية أخرى –رغـــم أن هـــذا الاحتمال يبقى واردًا – بل الأرجح أن بكين ستميل إلى فرض قواعد وضوابط للسلوك المقبول على الدول المجاورة، تمامًا كما تفعل الولايات المتحدة حين ترسّخ دورها القيادي داخل القارة الأمريكية ،وتفرض على جيرانها الانصياع لترتيبات إقليمية تُبقيها في موقع الهيمنة.

من المتوقع، وفقًا للأنماط التاريخية المقارنة، أن تنتهج الصين مسارًا مشابهًا لذلك الذي سلكته الولايات المتحدة عبر تاريخها الطويل، لا سيما فيما يتعلق بإعادة تشكيل بيئتها الإقليمية بما يخدم مصالحها الاستراتيجية. ومن هذا المنطلق، يُرجَّح أن تسعى الصين إلى فـــرض هيمنة إقليمية على منطقة آسيا والمحيط الهادئ، على نحو يُشبه إلى حد كبير الهيمنة التي مارستها الولايات المتحدة على النصف الغربي من الكرة الأرضية.

ومع تصاعد قوتها الاقتصادية والعسكرية، يُتوقّع كذلك أن تسعى الصين إلى إخراج الولايات المتحدة من آسيا، تمامًا كمـــا ســـبق للولايات المتحدة أن أقصت القوى الأوروبية الكبرى من نصف الكرة الغربي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.ومن ثم، قد تعمل الصين على بلورة نسختها الخاصة من "مبدأ مونرو"، على غرار ما فعلته اليابان في ثلاثينيات القرن العشرين.

وتُعدّ هذه الأهداف منطقية من الناحية الاستراتيجية بالنسبة للصين؛ إذ من مصلحة بكين أن تحيط نفسها بدول ضعيفة عسكريًا مثل: اليابان ، على غرار ما تقوم به الولايات المتحدة حين تُفضّل كندا والمكسيك كدول أقل من حيث القوة عسكريًة على حـــدودها، مقارنة بالقوة العسكرية الامريكية.

فمن المنطقي أن أي دولة تتصرف بعقلانية سترفض وجود قوى كبرى منافسة في مجالها الإقليمـــي (Mearsheimer, 2006, p. 162) هو ما يتسق مع منطلقات الواقعية الهجومية التي ترى أن الدول تسعى إلى تعظيم قوتها وضمان تفوقها النســـبي لمنع أي طرف آخر من تهديد أمنها. كما يعكس هذا التوجه ما يُعرف في أدبيات الجيوبوليتيك بمفهوم المجال الحيوي، حيث تحـــرص الدول على تشكيل بيئة إقليمية مواتية تسمح لها بالتحرك بحرية وحماية مصالحها الاستراتيجية. إن السيطرة على محيط إقليمي ضعيف نسبيًا تمنح الدولة هامش مناورة أكبر في سياستها الخارجية، وتقلل من احتمالات الانخراط في سباقات تسلح مُرهقة، مما يتـــيح لهـــا إعادة توجيه مواردها نحو تعزيز قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية وتوسيع نفوذها العالمي.

فعلى الصعيد الاقليمي يمثل صعود الصين قوةً دافعة لإعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ، عبر تعظيم فجوة القوة مع جيرانها وإرساء هيمنة إقليمية شبيهة بنموذج الهيمنة الأمريكية في نصف الكرة الغربي. ومن المتوقع أن تعمل بكين علـــى إقصـــاء النفوذ الأمريكي من محيطها الإقليمي،

اما على الصعيد الدولي، يشكل هذا المسار تحديًا مباشرًا للنسق الأحادي القطبية الذي تتزعمه الولايات المتحدة منذ نهايـــة الحرب الباردة؛ إذ أن بروز الصين كقوة قادرة على فرض هيمنة إقليمية وإقصاء واشنطن من مناطق نفوذها التقليدية، يســـرّع مـــن التحول نحو نظام دولي متعدد الأقطاب، حيث تتقاسم القوى الكبرى – وعلى رأسها الصين – إدارة التوازنات الإقليمية والعالمية.

2.2.3–تحدي الهيمنة الأمريكية على المؤسسات الدولية

نظرا لان الولايات المتحدة الامريكية وفق نظرية الاستقرار الهيمني هي الفاعل المسؤول عن ضبط القطاع المالي العالمي ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عبر البنك العالمي و صندوق النقد الدولي ، لذلك تحاول الصين ارساء نظام مالي يكون خارج نطـــاق الهيمنة الأمريكية حيث سجلت الصين مبادرات جادة عبر مؤسسات مالية جديدة مثل: بنك الاستثمار الاسيوي و بنك التنمية الجديد .

حيث يعتبر بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية مؤسسة مالية دولية تأسست بمبادرة من جمهورية الصين الشعبية في عام 2015، و دخل حيز العمل 2016 ، بهدف تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في آسيا وخارجها، يتخذ البنك من بكين مقرًا لـــه، ويضم أكثر من **100**دولة عضو من مختلف أنحاء العالم.يرى بعض الباحثين أن إنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنيـــة التحتيـــة يندرج ضمن استراتيجية صينية تهدف إلى موازنة النفوذ الأمريكي في النظام المالي العالمي، ومنافسة البنوك الإنمائية متعددة الأطـــراف القائمة، مما يُسهم في إضعاف هيمنة النظام التقليدي لتمويل التنمية. (Zheng & Liu, 2018, p. 795) وتشير دراســـات حديثة إلى أن الدول النامية التي انضمت مبكرًا باعتبارها من الأعضاء المؤسسين للبنك الاسيوي قد شهدت تراجعًا ملحوظًا في عدد مشاريع البنية التحتية التي يمولها البنك الدولي، وهو ما يُعزز من فرضية تحوّل تلك الدول نحو بدائل تمويلية جديدة بقيـــادة الصـــين . (Wang, 2025, p. 3)حيث بلغ عدد المشاريع الموافق عليها منذ انطلاق عمليات البنك في عام 2016 مـــا مجموعـــه 243 مشروعاً.

في خطوة يُمكن أن تمثّل تحولًا جذريًا في موازين القوة الاقتصادية العالمية، من هيمنة الولايات المتحدة نحو صعود الصين، يشكّل إنشاء البنك تحديًا واضحًا للمؤسستين الماليتين الدوليتين التقليديتين الخاضعتين للهيمنة الأمريكية، وهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اللذان تم تأسيسهما عقب الحرب العالمية الثانية لتأطير النظام المالي العالمي في سياق الهيمنة الغربية.

يعمل البنك الدولي على تقديم قروض للدول النامية بهدف دعم التنمية الاقتصادية، غير أن هذه القروض غالبًا ما تكـــون مشـــروطة بتطبيق مجموعة من السياسات المعروفة بـــ "**اجماع واشنطن**"، والتي تهدف إلى تعزيز الأسواق الحرة، وحماية البيئة، وصون حقـــوق الإنسان والعمال، ومكافحة الفساد، إلى جانب تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة ،حيث يري دّعي **جوزيف ستيغليتز**(**Joseph E. Stiglitz**)أن هذه الشروط تُستخدم كأداة سياسية لإعادة تشكيل أنظمة الحكم في الدول، مما يضع الـــدول المســـتفيدة في موقف مهين، إذ تجد نفسها بين خيارين: إما الرضوخ للشروط أو التخلي عن الحصول على التمويل.

وقد صُممت هذه السياسات لتعزيز نظام قائم على **إجماع واشنطن**، المحمّل بالتوجهات الغربية، دون اعتبار كافٍ للآثار الاجتماعية على الدول النامية. (Stiglitz, 2002, p. 16) .

وفي المقابل، تنتهج الصين مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما أفضى إلى انتقادات أمريكيـــة مفادهـــا أن البنك الآسيوي لا يربط تمويلاته بالتزامات اجتماعية مسؤولة، ورفضت الولايات المتحدة الانضمام إلى هذا الكيان المالي الجديد ، بل وسعت إلى إقناع حلفائها المقربين بعدم الانخراط فيه، إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل، حيث انضم أغلب حلفاء واشنطن، باستثناء اليابان، إلى البنك، ما اعتُبر نكسة دبلوماسية للولايات المتحدة. (Chow, 2021, p. 1255).

وفي اطار مواجهة الهيمنة الامريكية من جهة ،و من جهة ثانية ضمان تمويل مختلف المشاريع سعت الصين عبر مجموعة البريكس لإنشاء بنك التنمية الجديد التابع لمنظمة البريكس ، والذي يقع مقره بالصين ،حيث يهدف إلى تعزيز دوره كمحفّز لدعم تلبية الاحتياجات المتطورة للبنية التحتية والتنمية المستدامة لدى الدول الأعضاء فيه.

وخلال الفترة من **2022إلى 2026**، يتوقع البنك أن يقدم تمويلًا بقيمة **30 مليار دولار** أمريكي من ميزانيته العمومية، وأن يصبح لاعبًا نشطًا بشكل متزايد في توفير رأس المال (New Development Bank, 2022, p. 3) وخاصة مع توسع عضوية البنك التي شملت، إلى جانب الدول المؤسسة (الصين، روسيا، البرازيل، جنوب إفريقيا، والهند)، دولاً جديدة انضمت إلى مجموعـــة

البريكس مثـــل مصـــر والإمـــارات العربيـــة المتحـــدة، بالإضـــافة إلى دول مـــن خـــارج التكتـــل :كبـــنغلاديش والجزائـــر (NewDevelopment Bank, n.d).

تشير الدراسات المقارنة بين بنك التنمية الجديد (**NDB**) والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (**AIIB**) إلى مـــدى قدرة هذين البنكين على تشكيل بدائل فعّالة للمؤسسات المالية الدولية التقليدية، والتي اعتبرت أدوات للهيمنة وعلى رأسها البنـــك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي غالبًا ما تُنتقد بسبب الشروط المقيدة التي تفرضها على الدول النامية، كما تثير هذه الدراســـات تساؤلات استراتيجية حول الخلفيات الجيوسياسية للصين في تأسيس هذين البنكين لا سيما فيما يتعلق بالدور الصيني المتنامي، ومدى توظيف بكين لهذه المؤسسات كأدوات لتعزيز نفوذها العالمي في مواجهة النظام المالي التقليدي الذي تهمين عليه الولايات المتحدة الامريكية ، وتركز الأبحاث الحديثة على تتبع الأداء المؤسسي لهما ، ومدى تقدّمهما في تحقيق الأهداف التنموية المُعلنة، فضلاً عـــن تقييم قدرتهما التنافسية مقارنة بالبنوك التقليدية، في ظل تحولات دولية تعكس صعود الصين كلاعب محوري في إعادة تشكيل النظام المالي العالمي. (Chin, 2024, p. 370).

4. اختبار نظرية الاستقرار الهيمني في ظل صعود الصين

1.4 .هل تساهم الصين في الاستقرار أم تهدده؟

تُبيّن السوابق التاريخية بوضوح أن صانعي القرار الأمريكيين سيتعاملون مع محاولة الصين فرض هيمنتها على آسيا والتوســـع في القارة الافريقية و بقية العالم ، برفض هذا الصعود و تنامي الدور العالمي لها، فالولايات المتحدة لا تتسامح مع وجود منافســـين نُظراء(**peer competitors**) ، كما أظهرت خلال القرن العشرين، إذ إنها مصمّمة على البقاء كقوة الهيمنـــة الوحيـــدة في النظام الدولي.

وبالتالي، من المتوقع أن تسعى الولايات المتحدة، وبكل الوسائل المتاحة، إلى احتواء الصين، بل والعمل على إضعافها تدريجيًا إلى الحد الذي يفقدها القدرة على قيادة المشهد الآسيوي، وباختصار، فإن السلوك الأمريكي تجاه الصين يُرجّح أن يُحاكي إلى حـــد كـــبير سياسات الاحتواء التي مارستها واشنطن ضد الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة. (Mearsheimer, p. 25)

كما أن الإشكالية الأساسية تكمن في أن الدول لا يمكنها أن تكون متيقنة تمامًا من نوايا بعضها البعض. فلا يمكـــن لأي دولـــة أن تعرف، بدرجة عالية من اليقين، ما إذا كانت تتعامل مع دولة مراجعة (Revisionist State)تسعى لتغيير الوضع القـــائم، أم مع دولة محافظة (**Status Quo Power**) تسعى للإبقاء عليه. (Mearsheimer, 2001, p. 2)

قد يعتقد أن صناع القرار انهم الصينيين قادرون على التعبير عن نواياهم من خلال الخطابات والتصريحات، لكن مثـــل هـــذه التصريحات تظل رمزية وقليلة التكلفة،.حيث ان صناع القرار في الولايات المتحدة الامريكية و النخب السياسية يـــرون أنـــه مـــن الصعب الجزم بنوايا القيادة الصينية الحالية ومستقبلية ، دون أن يعني ذلك بالضرورة أنها تنتهج سلوكًا مراجعًا.كما لا يمكن بأي حال من الأحوال التنبؤ بما ستكون عليه تلك النوايا في المستقبل، فلا أحد يمكنه تحديد من سيكون على رأس السياسة الخارجية لأي دولة بعد 5 أو 10 سنوات، فضلاً عن معرفة ما إذا كان ذلك القائد سيحمل نوايا عدوانية.

ومن الضروري التأكيد على أننا نواجه حالة من اللايقين الجذري (**radical uncertainty**) حينما نحاول استشراف نوايـــا الدول المستقبلية، بما في ذلك الصين .

ومن جهة ثانية التي تُستخدم لتبرير إمكانية صعود سلمي للصين، ترى أن بإمكان الصـــين، بوصـــفها دولـــة معتدلـــة (**benign state**)، أن تتجنب المواجهة مع القوى الأخرى من خلال بناء قوات عسكرية ذات طابع دفـــاعي، لا هجـــومي. وبعبارة أخرى، يمكن للصين أن تُرسل إشارات بأنها دولة محافظة على الوضع القائم(**status quo power**) ، عبر الامتناع

عن تطوير قدرات عسكرية تمكنها من استخدام القوة لتغيير موازين القوى، ولا يُعدّ من المفاجئ أن القادة الصينيين كثيرًا ما يؤكدون أن قواتهم المسلحة تهدف فقط إلى الدفاع عن البلاد (Mearsheimer, 2010, p. 383).

وفي هذا الصدد استطاعت الصين خلال العقود الأخيرة أن تحقق معدلات نمو اقتصادي متصاعدة جعلتها تتبوأ مكانة متقدمة ضمن الاقتصادات الكبرى عالميًا، إلا أن هذا الصعود لم يُقابل حتى الآن بتوسع عسكري عدواني في محيطها الإقليمي، بل يمكن القول إن الصين قد تبنت مقاربة حذرة ومتدرجة في بناء قوتها العسكرية، مركزة على تعزيز القدرات الدفاعية والردعية أكثر من تبني توجهات هجومية صريحة.

وقد سعت الصين إلى إظهار قوة عسكرية رصينة(**restrained military posture**)"، تعتمد على تحديث نوعي للقوات المسلحة دون الدخول في سباقات تسلح علنية أو مبادرات توسعية مباشرة، وهو ما يظهر في استراتيجية –الحرب النشطة الدفاعية– التي تتبناها القيادة الصينية منذ عقود، هذا التوجه ساهم في تقليل حدة المخاوف لدى بعض دول الجوار، وإن لم ينجح تمامًا في تبديد الشكوك الاستراتيجية لدى قوى إقليمية مثل اليابان والهند.

وفقًا لتحليلات **أندرو سكوبل**(**Andrew Scobell**)، فإن الصين تتصرف كقوة عظمى مسؤولة، تحاول الحفاظ على استقرار محيطها دون التورط في نزاعات عسكرية مباشرة، رغم تنامي قدراتها. (Scobell & Beauchamp-Mustafaga, 2019, p. 85) ويذهب مايكل سوين(**Michael Swaine**) إلى أن السياسة العسكرية الصينية تسعى لتحقيق الردع أكثر من فرض الهيمنة، مستندًا في ذلك إلى نمط بناء الأسطول البحري والقدرات السيبرانية والباليستية، التي تهدف في معظمها إلى حماية "المصالح الأساسية" وليس شن حروب استباقية. (Swaine, 2017, pp. 40–52).

ومع ذلك، تبقى هذه السياسة العسكرية الهادئة نسبيًا جزءًا من استراتيجية أشمل لفرض النفوذ الناعم والاقتصادي، إلى جانب التهديد الصامت للقوة الصلبة، مما يجعل الدول المجاورة في حالة "توازن حذر" تجاه الصعود الصيني.

يري **جون ميرشايمر** (**John J. Mearsheimer**) رغم وجود التباينات و الاختلافات قائمة بين الصين والولايات المتحدة، إلا أن هذه التباينات لا تبدو مؤثرة بعمق في طبيعة العلاقات الثنائية بين الطرفين، كما لا توجد مؤشرات قوية تدعو إلى الاعتقاد بأنها ستُحدث تحولات جذرية في مستقبل العلاقة، على الأقل في الأمد المنظور.

وتجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى أن الصين قد تبنّت اقتصاد السوق، "رأسمالية الدولة"، إلا أنها لا تعتبر هذا النموذج مشروعًا قابلًا للتصدير إلى بقية دول العالم، وعلى النقيض من ذلك، تُظهر الولايات المتحدة ميلًا أكبر إلى تصدير نموذجها الليبرالي، غير أن هذه الطموحات التوسعية تأثرت سلبًا بالإخفاقات التي شهدتها في أفغانستان والعراق، إلى جانب التداعيات العميقة للأزمة المالية العالمية لعام 2008. وضمن هذا الإطار، يُرجّح أن يكون التنافس المستقبلي بين بكين وواشنطن أقل حدة من التنافس الإيديولوجي الصارخ الذي طبع العلاقات بين المعسكرين إبان الحرب الباردة.

وفي نقطة مقارنة أخرى، يُلاحظ أن الاتحاد السوفييتي وحلفاءه المقربين خلال الحرب الباردة كانوا على هامش الاقتصاد العالمي، مع محدودية كبيرة في التبادلات الاقتصادية مع الغرب، وندرة واضحة في التفاعل المباشر بين النخب السياسية والاجتماعية، فضلًا عن الجمهور العام على كلا الجانبين. أما الصين، فالوضع مختلف جذريًا؛ إذ إنها باتت مندمجة بعمق في المنظومة الاقتصادية الدولية، وتنخرط بصورة نشطة مع نخب الغرب في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والثقافية.

ومن منظور أولئك الذين يؤمنون بأن الترابط الاقتصادي الدولي يسهم في تعزيز فرص السلام والاستقرار، فإن هذه الديناميكية تُعد تطورًا إيجابيًا. (Mearsheimer, 2010)

وعليه، يخلص هذا التحليل إلى :

- رغم تنامي القدرات الاقتصادية والعسكرية للصين، فإنها حتى الآن تتبنى مقاربة حذرة ذات طابع دفاعي وردعي، مما يقلل – لكن دون أن يزيل – المخاوف من تهديد مباشر للاستقرار الإقليمي والعالمي. ومع ذلك، ترى الولايـــات المتحـــدة هـــذا الصعود تحديًا لمكانتها كقوة مهيمنة وحيدة، ما يدفعها إلى انتهاج سياسات احتواء شبيهة بتلك التي مارستها ضد الاتحـــاد السوفيتي.
- على خلاف التجربة السوفيتية، تتميز الصين باندماج عميق في الاقتصاد العالمي وتفاعل واسع مع النخب الغربية، مما يفـــتح المجال أمام فرص أكبر للحفاظ على الاستقرار وتجنب المواجهات المباشرة، حتى مع استمرار المنافسة الاستراتيجية بينها وبين الولايات المتحدة.

2.4 . حدود نظرية الاستقرار الهيمني في تفسير التحولات الدولية الحالية

رغم الأهمية النظرية التي تتمتع بها نظرية الاستقرار الهيمني في تفسير و تحليل الأنظمة الدولية، إلا أن التحولات المعاصـــرة تُـــبرز جانبا محدوديتها في تفسير التعقيد المتزايد للعلاقات الدولية، لا سيما في ظل الصعود الصيني ،وبداية ارهاصـــات تراجـــع الهيمنـــة الأمريكية الشاملة في بعض المجالات المهمة

إن افتراض النظرية وجود قوة مهيمنة واحدة هو شرط ضروري للاستقرار الدولي، غير أن السياق الدولي الـــراهن يُظهـــر تنـــامي مؤشرات التعددية القطبية، حيث تبرز فواعل متعددة وفي مقدمتها الصين، اضافة الى دول و تكتلات اخرى لها تأثيرها الاقليمي و الدولي مثل الهند، والاتحاد الأوروبي . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية ، أهلمت الاطر الاساسية لهذه النظريـــة التعامـــل مـــع التغيرات غير المادية، مثل النفوذ التكنولوجي والرقمي، وقوة التأثير الثقافي، والدبلوماسية الناعمة، وهي أدوات بـــارزة تســـتخدمها الصين في الوقت الراهن، ولا تندرج ضمن الفرضيات الأصلية للنظرية التي ركّزت أساسًا على التفـــوق العســـكري والاقتصـــادي التقليدي.

اضافة الى ما سبق ، لا تُقدّم النظرية تفسيرًا كافيًا لواقع أن الدول لا تتفق بالضرورة على منافع الهيمنة؛ حيث إن عددًا من الـــدول النامية، بل وحتى بعض القوى المتوسطة، ترى أن الهيمنة تُكرّس الاختلال وعدم المساواة في النظام الدولي، وهو ما أدى إلى مطالـــب متزايدة بإصلاح المؤسسات العالمية، والتي تجسدت في دعوات إصلاح مجلس الأمن وتوسيع تمثيل صندوق النقد الـــدولي ومنظمـــة التجارة العالمية. كما اظهرت التجربة الصينة أن التحول نحو القطبية المتعددة لا يعني بالضرورة الفوضى أو عدم الاستقرار، بل يمكن أن يكون عاملًا في تحقيق التوازن والمرونة الدولية، من خلال توزيع أكثر عدالة للسلطة والمسؤوليات الدولية. إذ يُلاحظ أن الصين لا تسعى بالضرورة إلى إسقاط النظام القائم، بل إلى إعادة تشكيله بما يخدم مصالحها، عبر تقوية مؤسسات بديلة أو موازية مثل منظمة شنغهاي، والبنك الآسيوي للاستثمار ومجموعة البريكس الموسعة.

تشير تطورات النظام الدولي إلى أن التحول من الأحادية القطبية لا يعني الانتقال مباشرة إلى نظام ثنائي قطبي –كما كان الحال بـــين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي–، بل يمكن ان ينقلنا في ظل التصاعد الصيني إلى نظام متشابك ومتعدد الأقطـــاب، حيـــث تتقاطع المصالح والمنافسات والشراكات في آن واحد (Ikenberry, 2011).

رغم الانتقادات التي وُجّهت لنظرية الاستقرار الهيمني (**Hegemonic Stability Theory**) بوصفها رؤية ذات طابع أحادي تسعى لتفسير النظام الدولي من خلال موقع الدولة المهيمنة فقط، إلا أنها ما تزال تحتفظ بقوة تفسيرية معتبرة، خاصة عند تحليل تحوّل موازين القوة العالمية، وصعود قوى جديدة، وعلى رأسها الصين.

لقد نجحت النظرية في تقديم إطار لفهم أنظمة ما بعد الحروب الكبرى، من خلال ربط الاستقرار الاقتصادي والسياسي بوجود دولة مهيمنة تمتلك القدرة والإرادة على فرض القواعد والمعايير، وتبدو هذه الرؤية مناسبة لفهم الدور الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية و بعد الحرب البادرة وفرضها النسق الاحادي وفق اطروحات هذه النظرية ، وكذلك لتحليل تطلع الصين لقيادة نظام دولي جديد عبر أدوات اقتصادية كحزام واحد طريق واحد، ومؤسسية :كالبنك الآسيوي للاستثمار أو بنك التنمية الجديد ، وحتى عسكرية من خلال تحديث قدراتها البحرية والفضائية.

كما تنبّهت النظرية إلى أهمية الشرعية والمؤسسات الدولية، وهو ما يتقاطع مع مساعي الصين لتوسيع نفوذها داخل الأمم المتحدة، ومجموعة **البريكس**، ومبادراتها البديلة للمؤسسات الغربية.

وإذا كانت الصين تُراكم أدوات الهيمنة، فإنها لم تصل بعد إلى موقع الهيمنة الكاملة، بل تعمل ضمن نظام دولي متعدد التفاعلات، يشهد تآكلًا تدريجيًا للهيمنة الأمريكية دون بروز بديل أوحد. (Mearsheimer.p. 2)

لذا، يمكن القول إن نظرية الاستقرار الهيمني تُوفّر أدوات تحليلية مهمة لفهم بعض جوانب التحول، لكنها تبقى قاصرة عن الإحاطة بالتعقيد البنيوي الراهن، مما يدعو إلى دمجها بمقاربات أخرى كالواقعية البنيوية أو الليبرالية المؤسساتية لتقديم تحليل أشمل .
(Keohane, 2005, p. 02)

5. خاتمة:

من خلال ما اسلفناه ، يتبيّن أن نظرية الاستقرار الهيمني، رغم مساهماتها الجوهرية في تفسير أحادية النظام الدولي ، حيث لعبت الولايات المتحدة هذا الدور من خلال مؤسسات مثل الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، وحلف الناتو، وهو ما وفّر إطارًا لأحادية القطبية خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

غير أنّ التحولات الأخيرة، وخاصة الصعود السريع للصين اقتصاديًا وتقنيًا وعسكريًا، قد بدأت تزعزع هذا النمط، فالصين لم تعد مجرد لاعب إقليمي، بل أصبحت تتجه نحو الوصول إلى قوة عالمية، وتوسع نفوذها في المنظمات الدولية، مع تطوير قدرات عسكرية جد متقدمة، مما يشكل تحديًا لبنية النظام الدولي التي صاغتها الولايات المتحدة.

وانطلاقا مما سبق تم التوصل الى **النتائج** التالية :

– ما تزال النظرية إطارًا تحليليًا مهمًا لفهم أحادية النظام الدولي خلال النصف الثاني من القرن العشرين، خاصة في تفسير الدور الأميركي بعد الحرب العالمية الثانية.

– يواجه الإطار التقليدي للنظرية صعوبات في تفسير التحولات الجارية، خصوصًا مع صعود الصين، وتعزز التعددية القطبية، وتزايد تأثير العوامل غير المادية مثل التكنولوجيا والقوة الناعمة.

–لن تكتفي الصين بالاستفادة من النظام القائم، بل تسعى إلى إعادة تشكيله عبر أدوات اقتصادية (مبادرة الحزام والطريق)، ومؤسسية (البنك الآسيوي للاستثمار، بنك التنمية الجديد)، وأدوات عسكرية متطورة.

-تشير أطروحات **روبرت كيوهان** في كتابه **ما بعد الهيمنة** إلى إمكانية استمرار التعاون الدولي حتى في غياب قوة مهيمنة واحدة، وهو ما تؤكده أدوار المؤسسات الدولية في صون النظام العالمي، الأمر الذي يحدّ من القدرة التفسيرية والتحليلية لنظرية الاستقرار الهيمني.

- تتجه البنية الدولية المعاصرة نحو تعددية قطبية تتسم بتوزع مراكز القوة على أكثر من فاعل رئيسي، مما يحدّ من القدرة الأميركية على الانفراد بصياغة قواعد النظام العالمي، يتقاطع هذا التحول مع الصعود الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي للصين، إلى جانب بروز قوى إقليمية ودولية كالهند وروسيا والاتحاد الأوروبي كلاعبين مؤثرين في رسم السياسات الدولية.

- فرض تعقيدات المرحلة الراهنة اعتماد مقاربة تكاملية تمزج بين الواقعية البنيوية، التي تركز على بنية توزيع القوة والصراع بين الدول، والليبرالية المؤسساتية التي تسلط الضوء على دور المؤسسات الدولية في تنظيم التفاعلات وتعزيز التعاون. ومع ذلك، يبقى من الضروري الاحتفاظ بالإطار التفسيري الذي توفره نظرية الاستقرار الهيمني لفهم أثر وجود أو غياب قوة مهيمنة على استقرار النظام الدولي.

قائمة المراجع :

- Keohane, R. O. (2005). *After hegemony: Cooperation and discord in the world political economy*. Princeton University Press.
- Ikenberry, G. J. (2011). *Liberal leviathan: The origins, crisis, and transformation of the American world order*. Princeton University Press.
- Mearsheimer, J. J. (2001). *The tragedy of great power politics*. W. W. Norton & Company.
- Stiglitz, J. E. (2002). *Globalization and its discontents*. W. W. Norton & Company.

- Kindleberger, C. P. (1981). Dominance and leadership in the international economy: Exploitation, public goods, and free rides. *International Studies Quarterly, 25*(2), 242–254.
- Strange, S. (1987). The persistent myth of lost hegemony. *International Organization, 41*(4), 551–574.
- Azid, M. N. M. (2015). The theory of hegemonic stability, hegemonic power and international political economic stability. *Global Journal of Political Science and Administration, 3*(6), 67–75.
- Brühl, V. (2025). The economic rise of China – An analysis of China's growth drivers. *International Economics and Economic Policy, 22*(1), 1–19.
- Aris, S. (2016). One Belt, One Road: China's vision of "connectivity." *Analyses in Security Policy, 195*, 1–4.
- Dollar, D. (2015). China's rise as a regional and global power. *Horizons: Journal of International Relations and Sustainable Development, 4*, 162–168.
- Mearsheimer, J. J. (2006). China's unpeaceful rise. *Current History, 105*(690), 160–167.
- Chen, Z., & Liu, Y. (2018). Strategic reassurance in institutional contests: Explaining China's creation of the Asian Infrastructure Investment Bank. *Journal of Contemporary China, 27*(114), 795–810.
- Chow, D. C. K. (2021). Why China established the Asia Infrastructure Investment Bank. *Vanderbilt Law Review, 74*(5), 1255–1296.
- Chin, G. T. (2024). The evolution of New Development Bank (NDB): A decade plus in the making. *Policy Insights, 15*(2), 370–380.
- Mearsheimer, J. J. (2010). The gathering storm: China's challenge to US power in Asia. *The Chinese Journal of International Politics, 3*(4), 381–396.

- Eichengreen, B. J. (1996). *Hegemonic stability theory and economic analysis: Reflections on financial instability and the need for an international lender of last resort* (CIDER Working Paper No. C96-080). University of California at Berkeley, Department of Economics.

- Sachse, V. E. (1989). *Hegemonic stability theory: An examination* (Doctoral dissertation). Louisiana State University, Department of Political Science.
- Congressional Research Service. (2024, May 16). *China's "One Belt, One Road" initiative: Economic issues*.
- Hurley, J., Morris, S., & Portelance, G. (2018). *Examining the debt implications of the Belt and Road Initiative from a policy perspective*. Center for Global Development.
- Curtis, J. (2024). *The BRICS group: Overview and recent expansion*. House of Commons Library.
- Wang, R. (2025, February 27). *Instrument of influence? Assessing the impact of the Asian Infrastructure Investment Bank* (Political Science Department Research Paper No. 2025-03). Massachusetts Institute of Technology.
- New Development Bank. (2022). *General strategy for 2022–2026*.
- Scobell, A., & Beauchamp-Mustafaga, N. (2019). *China's military decision-making in times of crisis and conflict*. RAND Corporation.
- Swaine, M. (2017). *The PLA's role in China's regional security strategy*. Carnegie Endowment for International Peace.
- Kazemi, M. V. (2025, July 9). *Modernization of the Chinese army and the challenges facing the United States*. International Peace Studies Centre.

- International Monetary Fund (IMF). (2025, January 24). *Report for selected countries and subjects*. https://2u.pw/x5BHe
- State Council Information Office of the People's Republic of China. (2025, February 24). *SCIO briefing on China's import and export performance in 2024*. https://2u.pw/8dDPm
- Nye, J. (2023, January 3). Peak China? *Project Syndicate*. https://2u.pw/8PJY0
- New Development Bank. (n.d.). *Members*. https://www.ndb.int/about-ndb/members/